- فرض الندرة :

بناء على هذا الفرض تذهب النظرية الاقتصادية إلى افتراض ندرة الموارد بالقياس إلى الحاجات والمطالب، وإذا لم توجد ندرة فلن يكون هناك نظام اقتصادي ولا علم اقتصاد حيث إن علم الاقتصاد هو دراسة للندرة.
والندرة من وجهة النظر الاقتصادية فكرة نسبية تعبر عن العلاقة بين الرغبات الانسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا اذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التي ينبغي إشباعها أي أنه نادر بالنسبة ل لحاجة اليه ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد وكذلك على الجماعة وتنشأ هذه المشكلة بالنسبة ل لفرد عندما لا يستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة خاصة وأن هذه الرغبات متعددة ومتنوعة ، فضلاً عن ذلك فعندما ت تزايد قدرة هذا الفرد على إشباع هذه الرغبات جميعا فإنه غالبا ما تنشا رغبات أخرى جديدة في حاجة إلى الاشباع ولما كانت موارد الفرد دائما محدودة ولا يمكن إشباع كل رغباته فيكون الانسان مطالبا بأن يضع لنفسه دائما سلما ل لتفضيل بحيث يمكن معه توجيه موارده المحدودة نحو إشباع رغباته الملحة التي تحتل أعلى مكان في سلم التفضيل.

وكذلك الحال بالنسبة للجماعة فمواردها هي الأخرى محدودة إذا ما قيست برغبات أفرادها المتعددة مما يدعوها بالضرورة إلى تكوين (سلم جماعي للتفضيل). ترتب فيه الحاجات حسب أولويتها، ثم توجه مواردها النادرة بحيث تؤدى إلى إشباع الحاجات الملحة التي تحتل أعلى مكانة في سلم تفضيلها أيضاً (٢٠).

وتتعدد العوامل التي تؤثر في الندرة وهي:

١ - العوامل البيئية.
٢- الدوافع الاقتصادية .
٣- الطاقة المبذولة.

ويقصد بالندرة الاقتصادية أن ندرتها ت توقف تماما على نواحي اقتصادية وفي هذا الصدد نجد أن جيمس فريزر قد أكد على دور الدوافع الاقتصادية على ندرة النساء في نظريته عن الزواج، فضلا عن ذلك فان بيتربلاو وهومائز يعتمدان في تفسيرها على قانوني العرض والطلب وقانون تناقص المنفعة الحدية وهذه القوانين هي الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الندرة حيث تلاحظ أنه

عند توافر سلعة معينة تشبع حاجة إنسانية فان منفعتها تساوي صفر وفي هذه الحالة يقال أنها سلعة غير نادرة أما عندما توافر هذه السلعة وتصبح مجانية عن طريق سهولة الحصول عليها دونما تكلفة، أما السلع غير المجانية فأن ندرتها تعتمد على توافر مصادر إنتاجها وكذلك إنتاجها والرغبة أو الاحتياج إليها (٢١)

ويذكر بيتر ايكيه عن نظريته في كتابه التبادل الاجتماعي أن ليفي ستروس اهتم بما أسماه الندرة الاجتماعية عندما كان يتحدث عن التبادل الاجتماعي، وذلك عندما ذهب إلى أن الأشياء التي يتضمنها التبادل الاجتماعي ت تميز بندرة

اجتماعية، وهذه الندرة يحددها المجتمع ولا علاقة لها بدرجة نوافرها من الناحية الفيزيقية. فمن الممكن أن تكون الأشياء متوفرة بالمجتمع ولكن المجتمع يضع قواعد ومعايير تمنع من تملكها أو تبادلها كمنع الزواج من أبناء الخؤولة آو العمومة والذي سيترتب عليه ندرة في النساء وهنا يقصد كلود ليفي ستروس أن الندرة بالنسبة ل لتبادل الاجتماعي وما يتضمنه من مبادلات يخلقها المجتمع وترجع إلى عوامل او معان اجتماعية ولا يمكن ردها إلى العوامل الاقتصادية الخاصة بالعرض والطلب على سبيل المثال.